الإحسان في تعقيب الإتقان للسيوطي

تأليف

أبي الفضل عبد الله بن الصديق الغماري



الإحسان

فى تعقيب الإتقان للسيوطى

تأليف

أبى الفضل عبد الله بن الصديق الغمارى

(كل من عنده كتاب الاتقان للسيوطى
يجب عليه أن يقتنى هذا الكتاب)

الطبعة الثالثة

١٤٣٧هـ ــ ٢٠١٦م

الناشر



تاسست عام ١٩٣٥ م



رقم الإيداع بدار الكتب

١٩٩٩ / ١١٠٢٨

الترقيم الدولى I.S.B.N

977-5437-62-8

لصاحبها: على يوسف سليمان وأولاده

١٢ شارع الصنادقية بالأزهر ت : ٢٥٩٠٥٩٠٩

١١ درب الأتراك خلف الجامع الأزهر ت : ٢٥١٤٧٥٨٠

جوال: ٠١٢٢٢٧٥٠٩٤٢ ـ رمز بريدى ١١٥١١

Alqahirah55@yahoo.com – Tarekali5992@yahoo.com

جمهورية مصر العربية

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة

الحمد لله الذى شرفنا بكتابه وجعلنا أهلا لخطابه. والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد أحبابه الذى فاز من تبعه بنعيم الله وثوابه، وشقى من خالفه بغضبه الله وعقابه. ورضى عن آله وأصحابه. أما بعد:

فإن كتاب {**الإتقان فى علوم القرآن**} للإمام الحافظ أبى الفضل جلال الدين السيوطى ـ رحمه الله تعالى ورضى عنه ـ كتاب عظيم المزايا، كثير الفوائد. جمع ما تفرق فى كتب هذا العلم، من عيون المسائل، ونوادر الشوادر، غير أنه ضم آراء شاذة وروايات ساقطة، فات المؤلف أن ينبه على شذوذها وسقوطها، فاتخذها المستشرقون وأذنابهم سلماً إلى الطعن فى بعض آيات القرآن الكريم، وفيما يتعلق بجمعه. وقد أخبرنى صديقنا ومجيزنا العلامة المرحوم الشيخ (محمد زاهد الكوثرى) أنه كان يدرس علوم القرآن لطلبةالتفسير بجامعة إستانبول بالآستانة وكان يعنى بالإطلاع على ما يكتبه

المستشرقون، ليرد عليه وينبه إليه الطلبة، فكان يجد كثيراً من مطاعنهم يستندون فيه إلى تلك الآراء الشاذة والروايات الساقطة، فى كتاب الإتقان. وكان هذا من أسباب حملته الشديدة على مؤلفه، حتى كان هو والعلامة المرحوم الشيخ محمد سعيد العرفى، لا يعترفان له بإتقان علم العربية، دون سائر العلوم التى كتب فيها مؤلفات قيمة، يعتبرانها ملخصه من كتب غيره، وهذا غلو فى التعصب ضده، وإفراط فى الحمل عليه، والحقيقة أنه ـ مع تفوقه فى علم العربية ـ برز فى علوم أخرى كالبلاغة والتفسير والأصول والفقه الشافعى والحديث، وشارك مشاركة جيدة فى القراءات والتاريخ والرجال وفقه الحديث.

وما لخصه من كتب المتقدمين يدل على فهمهم لها وحسن تصرفه فيها مع ما يضمه إليها من زوائد استفادها من سعة اطلاعه وكثرة بحثه. لكن يعاب عليه ذكره لأحاديث واهية، أو أقوال ساقطة، تنسب لصحابى أو تابعى أو إمام ولا ينبه عليها، فيظنها الجاهل صحيحة ويتخذها الجاحد حجة للطعن والغمز، وإن اعتذر معتذرون عن الطبرانى وأبى الشيخ وأبى نعيم ـ فى روايتهم للأحاديث الموضوعة غير مبينين

وضعها، بأنهم حيث ذكروا إسنادها أحالوا عليه وبرئوا من عهدتها فكيف يعتذر عن السيوطى وهو لا يذكر الإسناد: بل هو ملزم ببيان رتبة ما يذكره من أحاديث وآثار، لأن من حذف الإسناد، تعهد بالصحة.

لا نجد ما يعتذر به عنه إلا من قبيل السهو والغفلة، أو أنه قدر فى نفسه أن قراء كتبه لابد أن يكون عندهم من العلم ما يميزون به بين الثابت والواهى وبين الصحيح والساقط. أما أن يكون قصده فلا، لأن دينه وخلقه لا يسمحان به، يضاف إلى ذلك أنه صوفى شاذلى، أفيضت عليه فتوحات ومواهب لا يحظى بها من يعتمد ترويج الأحاديث والآثار المكذوبة، لأن مروج الكذب مبغض مطرود والنبى ﷺ يقول:

{من حدث عنى بحديث يرى ـ بضم الياء، يظن ـ أنه كذب فهو أحد الكاذبين} .

فالذين يذكرون الأحاديث الموضوعة عالمين أو ظانين ولم يبينوها يشملهم قوله ﷺ: {من كذب علىّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار} ، وهو حديث متواتر، يفيد عظم أثر الكذب على النبى ﷺ وشدة خطورته.

فمن هنا اعتنى العلماء بتقييد الحديث وتمييز صحيحه من سقيمهن، ووضعوا لذلك علما سموه علم رواية الحديث، وأفردوا كتباً خاصة لبيان الموضوعات والواهيات، وجرحوا رواتها تجريحاً مبنياً على قواعد وموازين علمية ثابتة لا يعتريها خلل.

أما القرآن الكريم، فقد تواتر الصحابة على حفظه وجمعه وكتابته كما تلقوه عن النبى ﷺ، وأخذه عنهم التابعون كذلك، ثم تابعى التابعين، وهلم، وعنى العلماء بالبحث فى قراءاته وكيفية جمعه وترتيب سوره وآياته وعددها وغير ذلك مما سموه علوم القرآن وأفردوا لها كتباً خاصة منها المختصر الموجز، والبسيط المتوسط، والمطول الجامع. وجاء فى بعضها أشياء ينفيها البحث والتمحيص، وتبطلها القواعد العلمية الثابتة. ومع ذلك جعلها المبشرون ـ وهم المستشرقون الحاقدون ـ ذريعة للكلام فى القرآن الكريم[1] والتشكيك فيه.

ومن أجل هذا الغرض الخبيث طبعوا بعض الكتب المتعلقة بالقرآن العظيم، مثل كتاب المصاحف لابن أبى

---

(١) على أنهم يعتقدون أن القرآن من إنشاء النبى ﷺ.

داود، وشواذ القراءات لابن خالويه، يوهمون الجهلاء أنهم يطبعون هذه الكتب للبحث العلمى الخالص، وهم فى الواقع خبثاء يريدون تشكيك المسلمين فى كتابهم الذى ضمن الله حفظه من التبديل والتغيير.

ولست متجنياً عليهم فيما أقول، فإن من يقرأ المقدمة التى كتبها ناشر كتاب المصاحف باللغة الإنجليزية، يجد فيها الغمز الصريح والطعن الواضح، وكذلك ما كتبه جولد زيهر وغيره بحيث يجزم من تتبع ما كتبوه عن القرآن والإسلام أنه لا يرضيهم من المسلمين إلا أن يتركوا دينهم إلى المسيحية أو اليهودية، وقد سجل الله تعالى ذلك فى كتابه حيث قال: ﴿ وَلَنْ تَرْضَى عَنْكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ ﴾[البقرة:١٢٠].

وأخبرنى شقيقنا الحافظ أبو الفيض أنه التقى بالأستاذ محمد كردى فى مكتبة الخانجى، وتجاذبا أطراف الحديث فى مسائل علمية حتى انتهى الكلام إلى الاستشراق وأساليبه، فقال له الأستاذ كرد على: اسمع يا سيد أحمد أمر هؤلاء المستشرقين عجيب!! جاءوا إلينا بكتبهم وآرائهم، مدعين أنهم يقصدون

البحث العلمى الحر، فقبلنا منهم ما أبدوه من طعن فى كتابنا ودينا بل شاركناهم فيه، تمسكا بالمبدأ المذكور. حتى إذا ما أردنا أن نناقش أحدهم فى مسائل دينيه، كالتثليث أو الصلب أو الفداء هز رأسه استنكارا وقال: العقائد الإيمانيه لا تقبل المناقشة ولا يدخلها العقل، ونسى ما كان يدعو إليه من بحث فى دين الإسلام بقصد هدمه!

ولما كان الدكتور منصور فهمى يدرس بجامعة السوربون اقتنع بآراء أساتذته الفرنسيين فى الطعن على النبى ﷺ حيث تزوج بتسع نسوة، خصوصية له خصه الله بها دون سائر المسلمين، فألف رسالة سماها {نبى الإسلام يشرع الناس وينسى نفسه}. ثم لما تقدمت به السن وإتسعت مداركه وأدرك حكمة تعدد زوجات النبى ﷺ وفهم أسراراً كثيرة من الأحكام الإسلامية علم ما وقع فيه من كفر بتضليل المستشرقين، فتاب ورجع إلى دينه: وأحرق ما بقى عنده من نسخ تلك الرسالة. هكذا تحدث إلى شقيقنا الحافظ أبى الفيض.

والدكتور طه حسين حين كتب كتابه {فى الشعر الجاهلى}

وأنكر إبراهيم وإسماعيل عليهما السلام وصرح بأن القرآن لا يكفى دليلا على وجودهما. لم يكون ذلك رأيا قاله باجتهاده ولكنه كلام مستشرق أخذه الدكتور والتزمه. والدكتور محمد حسين هيكل حين أول الإسراء تأويلا يقضى بإنكاره، كان متأثراً بالمستشرق الفرنسى الذى ترجم هو كلامه.

والمقصود: أن الكُتاب والأدباء فى الشرق العربى والإسلامى، ما من أحد منهم يبدى طعنا فى القرآن الكريم أو السنة النبوية وصاحبها ﷺ، أو فى شيء من أحكام الإسلام، باسم البحث العلمى إلا وهو متشبع بكلام بعض المستشرقين مقتنع بآرائهم فالاستشراق نوع مهم من نوعى التبشير المسيحى، أنشئ لغزو عقول الطبقة المثقفة من المسلمين.

أما النوع الآخر: وهو الوعظ فى الأسواق والمجتمعات وإنشاء مستشفيات وبذل مساعدات ـ فهو لغزو الطبقة الفقيرة وغير المتعلمة، وقد نجح النوع الأول نجاحا كبيرا مع جهل المستشرقين باللغة العربية وقواعد الأحكام الإسلامية جهلا فاضحا واضحا.

وهذا يدل على أن كُتابنا وأدباءنا يتلقون ما يأتيهم من المستشرقين تقليداً من غير إعمال فكر، حتى أصبحوا يأخذون برأيهم فى نقد كتبنا العربية والإسلامية من غير تفكير أيضاً.

عرضت مرة على الأستاذ محمد فؤاد عبد الباقى كتابا مخطوطا فى فضل بيت المقدس وتاريخه وما يتعلق به ليوافق على طبعه باعتباره رئيس لجنة اختيار الكتب بمكتبة ومطبعة عيسى الحلبى، وبينت له قيمة الكتاب وميزته وأهمية موضوعه فى الوقت الحاضر. فقال لى: إنه لم يره ولا سمع به من قبل الآن، ولذلك لا يستطيع إبداء رأيه فيه وطلب إمهاله إلى الغد فتركت الكتاب عنده، ورجعت إليه ثانى يوم فأخبرنى أنه أتصل بصديق له وسأله عن الكتاب فأجابه بأن (بروكليمن) ذكره فى كتاب ومدحه. وعقب على إجابة صديقه يخاطبنى بقوله وحيث إن بروكليمن مدحه، فلابد أنه كتاب قيم هكذا أثنى على الكتاب بدون تحفظ لمجرد أن بروكليمن المستشرق الألمانى مدحه!!.

نحن لا ننكر المجهود المبذول فى كتاب بروكليمن حيث ضم المخطوطات العربية والإسلامية فى معظم مكتبات العالم،

مع بيان وصف المخطوط والتنصيص على تعدد نسخه أو عدم تعددها، فهو مجهود يذكر له بالتقدير لكن لا نعتمد عليه فى تقييم تراثنا العربى والإسلامى لأن تقييمه لا يسلم من خطا أو انحراف، وإصابته حين يصيب، إصابه غير مقصوده، فلا تصلح أساساً للاعتماد عليه فى ذلك وأشد المستشرقين تعصبا الهولنديون فالفرنسيون فالإيطاليون فالإنجليزيون وإن كانوا بجميع أجناسهم متفقين على هدم الإسلام وتقويض دعائمه. فهم بالنسبة إلينا ينطبق عليهم قول العربى ـ حين سئل: أى حماريك شر؟ ـ قال: هذا ثم هذا.

ولاشك أن محاربتهم واجبة لأنها جهاد فى سبيل الدفاع عن كتاب الإسلام ونبى الإسلام ودين الإسلام.

وفى الحديث عن النبى ﷺ، قال: {جاهدوا المشركين بأموالكم وأنفسكم وألسنتكم)، رواه أحمد وأبو داود والنسائى من حديث أنس، وصححه ابن حبان والحاكم. والقلم أحد اللسانين وهو أقواهما أثراً وأبقاهما ذكراً.

لهذا أردنا أن نسهم فى هذا الواجب المقدس، ببيان ما فى كتاب الإتقان من روايات واهية موضوعة، وأقوال ساقطة مرفوعة، غفل المؤلف عن فحصها ومحصها، ليعلم أن دليلهم الذى يستندون إليه، اجتمع فيه الخستان، فلم يكن له نتيجة سوى الهزر والهذيان ومن الله أستمد المعونة والتوفيق، وأسأله أن يجزل أجرى، ويشرح لى صدرى، ويحط عنى وزرى، ويجعل عملى خالصاً له، مقبولاً عنده. إنه تعالى سميع الدعاء، فعال لما يشاء.

النوع الأول

{معرفة المكى والمدنى}

معرفه المكى والمدنى، ذكر فيه السور التى نزلت بمكة أو بالمدينة. ثم نقل عن البيهقى فى الدلائل: أن فى بعض السور التى نزلت بمكة آيات نزلت بالمدينة فألحقت بها

ونقل عن الحافظ فى شرح البخارى قال: قد اعتنى بعض الأئمة ببيان ما نزل من الآيات بالمدينة فى السور المكية.

ثم أخذ المؤلف فى سردها، فذكر فيها سورة الحجر وقال ينبغى أستثناء قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ﴾ [الحجر:٢٤] .

لما اخرجه الترمذى وغيره فى سبب نزولها، وأنها فى صفوف الصلاة. قلت: روى الترمذى والنسائى وابن ماجة من طريق أبى الجوزاء عن ابن عباس قال: كانت امرأة حسناء من أحسن الناس، تصلى خلف رسول الله ﷺ وكان بعض القوم

يتقدم حتى يكون فى الصف الأول لئلا يراها، ويستأخر بعضهم حتى يكون فى الصف الآخر، فإذا ركع نظر من تحت إبطه، فأنزل الله هذه الآية.

وهذا الأثر وإن صححه ابن حبان له علة، فقد رواه عبد الرازق فى تفسيره عن أبى الجوزاء ولم يذكر ابن عباس، وقال الترمذى: روى عن أبى الجوزاء مرسلا وهو أشبه، فهذه علة تقتضى ضعفه من جهة الإسناد وأما من جهة المعنى فإن السياق يرده، قول الله تعالى: ﴿وَإِنَّا لَنَحْنُ نُحْيِي وَنُمِيتُ وَنَحْنُ الْوَارِثُونَ (٢٣) وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَقْدِمِينَ مِنكُمْ﴾ [الحجر:٢٣ :٢٤].

منكم ولادة وموتا ﴿وَلَقَدْ عَلِمْنَا الْمُسْتَأْخِرِينَ﴾ كذلك فلا يختلط علينا متقدم بمتأخر ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ هُوَ يَحْشُرُهُمْ إِنَّهُ حَكِيمٌ عَلِيمٌ﴾ [الحجر:٢٥]، جميعا مع كثرة عددهم وتباعد أزمانهم فلا محل لصفوف الصلاة فى الآية، ولا معنى لاستثنائها، والله تعالى أعلم.

النوع الثانى

{معرفة الحضرى والسفرى}

معرفه الحضرى والسفرى، ذكر فى الآيات التى نزلت فى السفر قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [التوبة:١١٣] ، وقال ـ مبيناً ذلك ـ

أخرج الطبرانى وابن مردويه عن ابن عباس أنها نزلت لما خرج النبى ﷺ معتمراً، وهبط من ثنية عسفان فزار قبر أمه واستأذن فى الاستغفار لها.

قلت: هذا مما تناقض فيه المؤلف تناقضاً بيّنا لا عذر فيه فهو يعلم ان الأبوين الشريفين من أهل الفترة وأنهما ناجيان، وألف بضع رسائل فى نجاتهما، قرأناها وأعجبنا بما أبدى فيها من أدلة جيدة، وأنشأ مقامة، رد بها على الحافظ السخاوى الذى أختار التوقف عن القول بنجاتهما وعدمها، وأصاب فى رده.

وهو يعلم أيضاً أن الآية نزلت فى أبى طالب بدليل أنه ذكر فى النوع التاسع، ما رواه الشيخان، من حديث سعيد بن المسيب عن أبيه ـ وهو صحابى ـ قال: لما حضرت أبا طالب الوفاة، دخل عليه رسول الله ﷺ وعنده أبو جهل وعبد الله بن أبى أمية فقال {أى عم قل: لا إله إلا الله، أحاج لك بها عند الله} فقال أبو جهل وعبد الله: يا أبا طالب أترغب عن ملة عبد المطلب؟ فلم يزالا يكلمانه حتى قال: هو على ملة عبد المطلب، فقال النبى ﷺ: {لأستغفرن لك ما لم أنه عنه}، فنزلت ﴿مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ﴾ [التوبة:١١٣].

فهذا الحديث الصحيح صريح فى أن الآية نزلت فى أبى طالب الذى أبى النطق بالشهادة ومات على كفره وهو يقضى على أثر ابن عباس السابق لضعفه، كما يقضى على مرسلين ضعيفين جاء فيهما أن النبى ﷺ قال: {ليت شعرى ما فعل أبواى؟} فنزل: ﴿وَلَا تُسْأَلُ عَنْ أَصْحَابِ الْجَحِيمِ﴾ [البقرة:١١٩].

لكن المؤلف ذكر بعده ما رواه الحاكم عن ابن مسعود قال: خرج النبى ﷺ يوماً إلى المقابر، فجلس إلى قبر منها فناجاه طويلا، ثم بكى فقال {إن القبر الذى جلست عنده قبر أمى وإنى استأذنت ربى فى الدعاء لها فلم يأذن لى فأنزل على: ﴿ مَا كَانَ لِلنَّبِيِّ وَالَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَسْتَغْفِرُوا لِلْمُشْرِكِينَ ﴾[التوبة:١١٣].

وجمع بينهما بتعدد أسباب النزول. يعنى أن ألاية نزلت مرة بسبب أبى طالب، ومرة بسبب أم النبى ﷺ. غير أن هذا الحديث ليس بصحيح. نعم يمكن أن تكون الآية نزلت مرة ثانية بسبب ما رواه أحمد وابن أبى شيبه والترمذى والنسائى وأبو يعلى والبزار والحاكم من طريق أبى الخليل عن على عليه السلام قال: سمعت رجلا يستغفر لأبويه وهما مشركان، فقلت له: تستغفر لأبويك وهما مشركان؟ فقال: استغفر إبراهيم لأبيه وهو مشرك، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ فنزلت. حسنه الترمذى.

تنبيهان:

{الأول}

مما يدل على ضعف حديثى ابن عباس وابن مسعود من جهة المعنى ـ مضافا إلى ضعف إسنادهما ـ أمران:

أحدهما: تعرض مدلوليهما، فإن حديث ابن عباس يفيد أن الآية نزلت والنبى ﷺ فى طريقه إلى مكة معتمراً، ولذا أوردها المؤلف مثالا للآيات التى نزلت فى السفر، وحديث ابن مسعود يفيد أن النبى ﷺ لم يكن مسافراً وإنما خرج يوماً إلى المقابر لزيارة قبر أمه، وهذا تعارض لا سبيل إلى دفعه.

ثانيهما: تفيد الآية ـ بمقتضاها ـ أن أم النبى ﷺ من أصحاب الجحيم، والتاريخ يثبت أنها ماتت قبل البعثة، فتكون هذه الآية معارضه لقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥].

ومعلوم بالضرورة أن آيات القرآن لا تتعارض.

{الثانى}

يؤخذ من الآية حرمة الأستغفار للمشركين، لأنهم أصحاب الجحيم ويتفرع على ذلك أمران:

أحدهما: تحريم الترحم عليهم بطريق الأولى، لأن الرحمة أعلى من المغفرة إذ إنها لا تكون إلا لمذنب، والرحمة تكون لمن لا ذنب له، قال الله تعالى: ﴿ **وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ يَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُقِيمُونَ الصَّلَاةَ وَيُؤْتُونَ الزَّكَاةَ وَيُطِيعُونَ اللهَ وَرَسُولَهُ أُولَئِكَ سَيَرْحَمُهُمُ اللهُ إِنَّ اللهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ** ﴾ [التوبة:٧١] .

وقال: ﴿ **إِنَّ رَحْمَةَ اللهِ قَرِيبٌ مِنَ الْمُحْسِنِينَ** ﴾ [الأعراف:٥٦].

وقال الملائكة لآل إبراهيم: ﴿ **رَحْمَةُ اللهِ وَبَرَكَاتُهُ عَلَيْكُمْ أَهْلَ الْبَيْتِ** ﴾ [هود:٧٣].

وفى بعض طرق الصلاة الإبراهيمية: {وارحم محمداً وآل محمد كما رحمت إبراهيم وآل إبراهيم} ، وعلى هذا فما ينشر فى الجرائد اليومية من استغفار أو ترحم على موتى اليهود

والنصارى أو غيرهم من سائر الملل، محرم تحريماً قاطعاً، يوجب غضب الله ومقته.

ثانيهما: خلود المشركين فى النار أبداً، إذ لو جار خروجهم منها لأجاز الله الأستغفار لهم، كما أجاز الأستغفار لعصاة المسلمين، لأنه استشفاع، فلما حرمه، دل على أنهم غير خارجين من النار، وأن الشفاعة فيهم غير مقبولة.

ولهذا حين يقول عيسى لله تعالى يوم القيامة عن النصارى ﴿إِنْ تُعَذِّبْهُمْ فَإِنَّهُمْ عِبَادُكَ وَإِنْ تَغْفِرْ لَهُمْ فَإِنَّكَ أَنْتَ العَزِيزُ الحَكِيمُ﴾ [المائدة:١١٨].

يعدل عن قوله: فإنك أنت الغفور الرحيم، لأن ذكر المغفرة والرحمة فى هذا الموضع استشفاع وهو يعلم أن الشفاعة فيهم لا تقبل.

وذكر فى الآيات السفرية أيضاً أول سورة الروم، وقال: روى الترمذى عن ابى سعيد قال: لما كان يوم بدر ظهرت الروم على فارس فأعجب ذلك المؤمنين، فنزلت: ﴿الم(١)

غُلِبَتِ الرُّومُ﴾. إلى قوله: ﴿بِنَصْرِ اللهِ﴾ [الرُّوم:١/ ٥] .

قال الترمذى: غلبت، يعنى بالفتح.

قلت: وسيغلبون ـ على هذا ـ بضم الياء بالبناء للمجهول ومعنى هذه القراءة: غلبت الروم فارس، وسيغلبهم المسلمون فى بضع سنين، لكن هذه قراءة شاذة لا ينبغى اعتمادها والقراءة المتواترة: غلبت، بالبناء للمجهول وسيغلبون بالبناء للمعلوم، وهذا هو الموافق لسبب نزولها، على أن البضع من ثلاث إلى تسع، والمسلمون إنما التقوا بالروم وغلبوهم بعد نزول الآية بنحو عشرين سنة فى عهد عمر ﷺ، ثم إن القراءات الشاذة لا تجوز الصلاة بها ولا تلاوتها ولا العمل بها إلا إذا كانت مفسرة لقراءة متواترة كقراءة: ﴿وَإِنْ كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَالَةً أَوِ امْرَأَةٌ وَلَهُ أَخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [النساء:١٢].

{من أم} ويكون العمل بها حينئذ على أنها خبر آحاد، إن صح سندها، لأن القرآن ـ لكونه معجزاً، تحدى الله به الثقلين ـ تتوفر الدواعى على نقله تواتراً، وهكذا وصل إلينا بقراءاته

المتوارثة بتلقى جيل عن جيل. وأى حرف منه فقد التواتر فقد قرآنيته ودخل فى حيز أخبار الآحاد، فعومل معاملتها من حيث شروط القبول والرد.

إذا تقرر هذا، فلا يصح التمثيل لآيات قرآنية حضرية أو سفرية أو ليلية أو نهارية مثلا بشئ من القراءات الشاذة، ومن فعل ذلك أدخل فى القرآن ماليس فيه، كمن ذكر حديثا وجعله آية، فليجعل القارئ هذه الحقيقة منه على ذكر، ينتفع بها فى قراءة هذا الكتاب وغيره من كتب علوم القرآن وتفسيره وتنحل له مشكلات بسبب شواذ القراءات.

وذكر أيضا قوله تعالى: ﴿ وَكَأَيِّنْ مِنْ قَرْيَةٍ هِيَ أَشَدُّ قُوَّةً مِنْ قَرْيَتِكَ الَّتِي أَخْرَجَتْكَ أَهْلَكْنَاهُمْ فَلَا نَاصِرَ لَهُمْ ﴾ [محمد:١٣].

ونقل عن السخاوى المقرئ قال فى جمال القراء: قيل إن النبى ﷺ لما توجه مهاجراً إلى المدينة، وقف فنظر إلى مكة وبكى فنزلت.

قلت: ليس له إسناد يعتمد عليه.

النوع التاسع

{معرفة سبب النزول}

معرفة سبب النزول: ذكر فى أمثلة ما تعدد سبب نزوله ورجح أصحها إسناداً ما رواه أبى حاتم وابن مردويه من طريق ابن إسحاق عن محمد بن أبى محمد عن عكرمة أو سعيد عن ابن عباس قال: خرج أمية بن خلف وأبو جهل ورجال من قريش فقالوا: يا محمد تعال فتمسح بآلهتنا وندخل فى دينك، وكان يحب إسلام قومه فرق لهم، فأنزل الله تعالى: ﴿وَإِنْ كَادُوا لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ الَّذِي أَوْحَيْنَا إِلَيْكَ﴾ [الإسراء:٧٣] .

وما رواه ابن مردويه عن العوفى عن ابن عباس قال: إن ثقيفا قالوا للنبى ﷺ أجلنا سنة حتى يهدى لآلهتنا فإذا قبضنا الذى يهدى إليها أحرزناه ثم أسلمنا، فهم أن يؤجلهم فنزلت وقال هذا يقتضى نزولها بالمدينة وإسناده ضعيف، والأول يقتض نزولها بمكة، وإسناده حسن وله شاهد عند أبى الشيخ عن سعيد بن جبير، يرتقى به الى درجة الصحة، فهو المعتمد

هذا كلامه وقد رجح فيه أن الآيات المذكورة مكية، لكنه حين تكلم فى النوع الأول على السور المكية التى فيها آيات مدنية، ذكر سورة الإسراء وأستثنى منها هذه الآيات وآيات أخرى لنزولها بالمدينة، وهذا تناقض لا يليق، وأنا أرجح أنها مدنية، لأن سياق الآيات يقتضى ذلك، ودلالة السياق لها الأعتبار الأول فى مثل هذا الموطن.

والعوفى الذى ضعف به رواية ابن عباس الثانية، ليس ضعفه شديداً فقد قال عنه أبو حاتم: ضعيف يكتب حديثه، بل وثقه ابن معين، وحسن له الترمذى عدة أحاديث تفرد بها، وروايته هنا تتأيد بدلالة السياق كما مر. ورواية سعيد بن جبير التى اعتبرها شاهداً لرواية ابن عباس الأولين ليست بشاهد على ما تقرر فى علوم الحديث، لأن علم سعيد فى التفسير مأخوذ عن ابن عباس، فاستقر الأمر على أن لابن عباس روايتين متعارضتين وإسنادهما حسن، لكن تتأيد ثانيتهما بما بيناه آنفا فهى المعتمدة.

وذكر أيضاً فى أمثلة ما تعدد سبب نزوله، ورجح أحدها

بكون راويه حاضر القصة: ما رواه البخارى عن ابن مسعود ﷺ قال: كنت أمشى مع النبى ﷺ بالمدينة وهو يتوكأ على عسيب فمر على نفر من اليهود، فقال بعضهم: لو سألتموه، فقالوا: حدثنا عن الروح؟ فقام ساعة ورفع رأسه فعرفت أنه يوحى إليه حتى صعد الوحى ثم قال: ﴿ قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ الْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴾ [الإسراء:٨٥].

وما رواه الترمذى وصححه عن ابن عباس قال: قالت قريش لليهود: أعطونا شيئاً نسأل هذا الرجل، فقالوا: اسألوه عن الروح؟ فسألوه فأنزل الله: ﴿ وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ ﴾ [الإسراء:٨٥].

ثم قال: فهذا يقتضى أنها نزلت بمكة، والأول خلافه وقد رجح بأن ما رواه البخارى أصح من غيره وبأن ابن مسعود كان حاضراً القصة.

ثم نقل فى النوع الحادى عشر ـ وهو ما تكرر نزوله ـ عن ابن كثير: أن آية الروح تكرر نزولها، وهذا هو الصحيح.

أما ما اعتمده المصنف من الترجيح فضعيف لأن

الترجيح إنما يصار إليه إذا تعذر الجمع وهو هنا ممكن بأن يكون اليهود كلفوا قريشاً بالسؤال عن الروح، فنزلت الآية بمكة، ثم لما هاجر النبى ﷺ إلى المدينة أعادوا سؤاله عن الروح؟ مؤملين أن يختلف جوابه أو يتناقض، فنزلت الآية ثانياً لإفادة أن الجواب هو الجواب لا يختلف ولا يتناقض ويؤيد هذا الجمع أن الذى نزل بالمدينة بعض الآية وهو: ﴿قُلِ الرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّي﴾ [الإسراء:٨٥]، ولم ينزل صدرها وهو: ﴿وَيَسْأَلُونَكَ عَنِ الرُّوحِ﴾ [الإسراء:٨٥].

لأنه نزل بسبب سؤال قريش بمكة.

وذكر فيما تعدد سبب نزوله آية: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ﴾ [النور:٦].

وذكر ما رواه البزار عن حذيفه ﷺ ـ قال: قال رسول الله ﷺ لأبى بكر ﷺ : {لو رأيت مع أم رومان رجلاً ما كنت فاعلا غيره؟} قال: شراً، قال: {فأنت يا عمر؟ قال: كنت أقول لعن الله الأعجز وإنه لخبيث}، فنزلت.

قلت: هذا حديث منكر لا يصح لوجوه.

أحدهما: ضعف إسناده.

ثانيها: أن المعلوم من حال النبى ﷺ ضرورة أنه يغض عن الأعراض والحرمات فلا يمكن أن يوجه هذا السؤال إلى أبى بكر وعمر ﵄.

ثالثها: ما ثبت فى الصحيحين عن سهل بن سعد قال جاء عويمر إلى عاصم بن عدى فقال: اسأل رسول الله ﷺ أرأيت رجلا وجد مع امرأته رجلا يقتله أيقتل به؟ أم كيف يصنع؟ فسأل عاصم رسول الله ﷺ، فعاب السائل، وفى رواية: فكره المسائل وعابها فأخبر عاصم عويمرا، فقال: والله؟ لآتين رسول الله ﷺ فلا سألته، فقال: {أنه قد نزل فيك وفى صاحبتك قرآن} الحديث، فانظر كيف عاب النبى ﷺ السائل وكره سؤاله؟ ولولا نزول الآية ما أجابه، وذلك لكراهته التعرض للأعراض إلا بقدر ما تقتضى به ضرورة الحكم. فكيف يتصور أن يوجه ذلك السؤال؟

رابعها: أن النبى ﷺ ما سأل قط عن حادثة قبل وقوعها، ولم يكن ذلك من عادته.

خامسها: أنه لا يتلاقى مع الآية التى نزلت فيمن قذف زوجته، فلا يصح أن يكون من أسباب نزولها.

النوع الثالث عشر

{ما نزل مفرقا وما نزل جمعا}

ذكر فيما نزل جمعا سورة والمرسلات. واستدل بما فى المستدرك عن ابن مسعود ـ رضي الله عنه ـ قال: كنا مع النبى ﷺ فى غار، فنزلت عليه: ﴿ وَالْمُرْسَلَاتِ عُرْفًا ﴾ [المرسلات:١].

فأخذتها من فيه، وإن فاه رطب بها. فلا أدرى بأيها ختم؟ ﴿ فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ ﴾ [المرسلات:٥٠] .

أو ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ ارْكَعُوا لَا يَرْكَعُونَ ﴾ [المرسلات:٤٨].

قلت: قوله فلا أدرى بأيها ختم؟ زيادة منكرة، فإن الحديث فى صحيح البخارى بدونها، وآخر سورة المرسلات

﴿فَبِأَيِّ حَدِيثٍ بَعْدَهُ يُؤْمِنُونَ﴾]المرسلات:٥٠] .

وذكر فيما نزل جمعا أيضاً سورة الأنعام، واستدل بآثار ضعيفة لا تقوم بها حجة والصحيح أنها نزلت مفرقة، كأغلب السور.

النوع الخامس عشر
{ما أنزل منه على بعض الأنبياء}

ما نزل منه على بعض الأنبياء وما لم ينزل منه على أحد نقل فيه ما رواه أبو عبيد فى فضائل القرآن عن كعب، قال: إن محمداً ﷺ أعطى أربع آيات لم يعطهم موسى، وموسى أعطى آية لم يعطها محمداً والآيات التى أعطيها محمداً: ﴿لله مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ﴾ [البقرة:٢٨٤] .

حتى ختم البقره، فتلك ثلاث آيات، وآية الكرسى.

والآية التى أعطيها موسى: اللهم لا تولج الشيطان فى قلوبنا وخلصنا منه من أجل أن لك الملكوت والأبد والسلطان

والملك والحمد والأرض والسماء الدهر الداهر أبداً أبداً آمين آمين، قلت: هذه بقية يهودية فى كعب، لأنه لا نسبة بين خواتيم البقرة وآية الكرسى، وبين ما سماه آية أعطيها موسى عليه السلام، لا فى فصاحة الألفاظ وبلاغة الجمل، ولا فى سمو المعنى وضخامته.

والعجيب من المؤلف كيف نقل هذا الكلام ولم يتعقبه بشيء؟! ويقال لكعب: إنما لم يعط محمداً ﷺ ما سميته آية لأنها لا ترقى إلى مصاف آى القرآن الكريم المعجز.

ونقل ما رواه الحاكم عن ابن عباس قال: لما نزلت [سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الأَعْلَى] [الأعلى:١] .

قال النبى ﷺ {وكلها فى صحف إبراهيم وموسى} .

قلت: هذا الحديث غير صحيح، والإشارة فى قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَـذَا ﴾ [آل عمران:٦٢]، إلى جملة: ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن تَزَكَّى *وَذَكَرَ اسْمَ رَبِّهِ فَصَلَّى* بَلْ تُؤْثِرُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا *وَالآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى ﴾ [الأعلى:١٤ :١٧].

والمراد أن مضمون هذه الجملة فى صحف إبراهيم وموسى، وليس المراد أنها موجودة بلفظها العربى، ضرورة أن تلك الصحف غير عربية وكذلك ما ورد فى آيات: أنها موجودة فى التوراة، فالمراد مضمونها ومعانيها، لا ألفاظها وتراكيبها العربية، وقوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ مِنْ سُلَيْمَانَ وَإِنَّهُ بِسْمِ اللهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ ﴾ [النمل:٣٠].

ترجمة لمعنى ما كتبه سليمان ﷺ.

ثم نقل ما رواه ابن أبى حاتم عن ابن عباس فى قوله: ﴿لَوْلَا أَنْ رَأَى بُرْهَانَ رَبِّهِ﴾ [يوسف:٢٤].

قال: رأى آية من كتاب الله نهته، مثلت له فى جدار الحائط قلت: هذا الأثر غير صحيح، وهو مبنى على ما جاء فى الإسرائيليات أن يوسف ﷺ فسخ تكة سراويله، وعزم على إتيان تلك المرأة وذلك لم يحصل وغاية ما فى الأمر أنها لما دعته إلى نفسها، مالت نفسه إليها بحكم شبابه وتمام قوته ثم رأى أن زوجها أكرم معاملته وأئتمنه على بيته فلا يصح أن

يلوث عرضه، ويخون أمانته، فهذا هو البرهان الذى رآه بعقله وفكره لا ببصره.

النوع السادس عشر
{فى كيفية إنزاله}

ذكر فى المسألة الثانية فى كيفية إنزال القرآن رأيا حكاه عن بعضهم، وذلك بعد أن نقل كلام القطب الرازى فى حواشى الكشاف قال ما نصه: وقال غيره: فى المنزل على النبى ﷺ ثلاثة أقوال:

أحدها: أنه اللفظ والمعنى، وأن جبريل حفظ القرآن فى اللوح المحفوظ ونزل به.

والثانى: أن جبريل إنما نزل بالمعانى خاصة وأنه ﷺ علم تلك المعانى، وعبر عنها بلغة العرب، وتمسك قائل هذا بظاهر قوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ﴾ [الشعراء:١٩٣].

والثالث: أن جبريل ألقى إليه المعنى، وأنه عبر بهذه

الألفاظ بلغة العرب. وأن أهل السماء يقرءونه العربية ثم أنه نزل به كذلك بعد ذلك قلت: القول الأول هو الذى وقع عليه الإجماع وعرف علماء الأصول وغيرهم القرآن بأنه اللفظ المنزل على محمد ﷺ للإعجاز بسورة منه، المتعبد بتلاوته، والله تعالى يقول: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ حَتَّى يَسْمَعَ كَلَامَ اللهِ ثُمَّ أَبْلِغْهُ مَأْمَنَهُ ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [التوبة:٦].

والكلام ما تركب من ألفاظ كما هو معلوم. والصلاة لا يجب فيها إلا القرآن لكونه كلام الله، والقولان الأخيران شاذان ساقطان لا عبرة بهما، ولا يصح ذكرهما وقوله تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ الرُّوحُ الأَمِينُ﴾ [الشعراء:١٩٣].

معناه حفظك وفهمك إياه، وثبته فى قلبك إثبات ما لا ينسى، فهو كقوله تعالى: ﴿سَنُقْرِئُكَ فَلَا تَنْسَى﴾ [الأعلى:٦].

ولا يدل على أن اللفظ من عند النبى ﷺ أو من جبريل عليه السلام بل قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[يوسف:٢]

قاطع فى أن اللفظ منزل من الله تعالى.

النوع السابع عشر
{فى معرفة أسمائه وأسماء سوره}

حكى الخلاف فى القرآن هل هـو اسـم علـم غيـر مـشتق خاص بكلامه تعالى، فهو غير مهموز؟ وبه قرأ ابن كثيـر، وهـو مروى عن الشّافعي، وذكـر مـا رواه البيهقـى والخطيـب عـن الشافعى أنه كان يهمز قراءة، ولا يهمز القرآن، ويقول: القـرآن اسم وليس بمهموز ولم يؤخذ من قراءة ولكنه اسم لكتاب الله، مثل التوراة والإنجيل، وذكر القول بأنـه مهمـوز وأنـه مـصدر لقراءات كالرجحان والغفران سمى به الكتاب المقـروء، من باب تسمية المفعول بالمصدر، أو هو صفة على فعلان، مـشتق من القرء بمعنى الجمع، لأنه جمع الـسور بعـضها إلى بعـض أو لأنه جمع ثمرات الكتب السابقة أو لأنه جمع أنواع العلوم كلها.

ثم قال: والمختار عندى فى هـذه المـسألة مـا نـص عليـه الشافعى. قلت: قرأ السبعة لفظ القرآن بـالهمز، وهـو الأصـل وقراءة ابن كثير عن السبعة بدون همز وهـو تخفيـف كمـا قـال

اللحياني. والقراءتان مسموعتان من النبى ﷺ لا يصح تضعيف أحدهما وما روى عن الشافعى لعله لم يصح عنه، ولو صح فهو خطأ لا يعمل به وأختيار المؤلف له خطأ أيضاً.

النوع الثامن عشر

{فى جمعه وترتيبه}

ذكر ما رواه ابن الضريس فى فضائل القرآن عن عكرمة قال: لما كان بعد بيعة أبى بكر ﷺ قعد على بن أبى طالب ﷺ فى بيته فقيل لأبى بكر قد كره بيعتك، فأرسل إليه، فقال: أكرهت بيعتى؟ قال: لا والله قال: ما أقعدك عنى؟ قال: رأيت كتاب الله يزاد فيه، فحدثت نفسى ألا ألبس ردائى إلا لصلاة حتى أجمعه. قال له أبو بكر فإنك نعم ما رأيت.

قلت: هذا أثر منقطع لا يصح، لأن عكرمة لم يدرك علياً عليه السلام. وأبو بكر بويع بعد وفاة النبى ﷺ بيومين فكيف ينسب إلى على أنه قال: رأيت كتاب الله يزاد فيه؟ ومن الذى زاد فيه داخل دينك اليومين؟! ونحن الآن فى المائة الرابعة عشرة من نزوله،

وهو بحاله، ولم يزد فيه حرف، فالمؤلف مخطئ فى إيـراد هـذا الأثر المنكر وسكوته عليه.

وتكلم على ترتيب الآيات، وصرح بأنه توقيفى بدليل الإجماع الذى حكاه أبو جعفر بن الزبير والبدر الزركشى وبالنصوص التى أورد جملة منها، وأشار إلى أنها بلغت مبلغ التواتر.

ثم قال: نعم يشكل على ذلك ما أخرجـه ابـن أبـى داود فى المصاحف من طريق محمد بن إسحاق عن يحي بن عباد بـن عبد الله بن الزبير عن أبيه قال: أتى الحارث بن خزيمـة بهـاتين الآيتين من يخر سورة براءة فقـال: أشـهد أنـى سـمعتهما مـن رسول الله ﷺ ووعيتهما فقال عمر: وأنا أشهد لقـد سـمعتهما. ثم قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة، فانظروا آخر سورة من القرآن، فألحقوها بآخرها.

ونقل عن الحافظ بن حجر أنه قال: ظاهر هذا أنهـم كـانوا يؤلفون آيات السور باجتهادهم، وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يفعلوا شيئاً من ذلك إلا بتوقيف أهـ.

قلت: المقرر فى علم الأصول أن خبر الآحاد إذا خالف الإجماع أو التواتر فإنه يكون مردوداً لا يعمل به ولو كان متصلاً صحيحاً، فكيف إذا كان منقطعاً ضعيفاً كهذا الأثر، فإن راويه عباداً لم يدرك جمع القرآن الذى حصل فى عهد أبى بكر ﷺ، بل كان سن أبيه عبد الله بن الزبير حينئذ أقل من خمس عشرة سنة.

فالعجب من المؤلف الذى أورده إشكالا على ما أجمع عليه العلماء وتواتر به النقل من أن ترتيب الآيات توقيفى!! ثم سعاد يعارضه بما رواه ابن أبى داود أيضا عن طريق أبى العالية عن أبى بن كعب ﷺ أنهم جمعوا القرآن فلما انتهوا إلى الآية التى فى سورة براءة: ﴿ثُمَّ انصَرَفُوا صَرَفَ اللهُ قُلُوبَهُمْ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لَا يَفْقَهُونَ﴾ [التوبة:١٢٧].

ظنوا أن هذا آخر ما أنزل، فقال أبى: إن رسول الله ﷺ أقرأنى بعد هذا آيتين: ﴿لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ﴾ [التوبة:١٢٨] .

إلى آخر السورة والحقيقة أن أثر عباد لا يحتاج إلى معارضة بما خالفه، لأنه مردود من أساسه لسببين:ـ

١ ـ مخالفته للإجماع والتواتر.

٢ ـ ضعفه وانقطاعه.

وقول الحافظ ابن حجر: وسائر الأخبار تدل على أنهم لم يعملوا شيئاً من ذلك إلا بتوقيف يشير إلى رده بسبب مخالفته لسائر الأخبار، أما حديث أبى بن كعب فهو من أفراد النصوص المتواترة المشار إليها فيما مر.

وذكر أثرين فى تأليف مصحف أبى وابن مسعود ﷺ.

قلت: ذاتك المصفحان شاذان، لا يعول عليهما ولا على غيرهما من المصاحف الشاذة كمصحف على ﷺ وإنما يعول على المصحف الإمام الذى أجمع عليه الصحابة وتلقاه المسلمون فى جميع الأقطار والأمصار جيلا عن جيل.

النوع التاسع عشر

{فى عدد سوره وآياته}

قال: أما سوره فمائة وأربع عشرة سورة بإجماع من يعتد به

قلت: أجمع الصحابة على المصحف الإمام، وهو يشتمل على أربع عشرة ومائة سورة، بترتيبها المعهود الذى تلقاه المسلمون حفظاً وتلقيناً جيلا عن جيل وطبقة بعد طبقة، ولم يكتب ابن مسعود فى مصحفه سورتى المعوذتين والإسناد إليه بذلك صحيح كما قال الحافظ بن حجر لكنه شاذ لا يعمل به.

وكتب أبى بن كعب فى مصحف سورتى الحفد والخلع، وليستا بقرآن، لأنهما لم تنقلا بطريق التواتر المطلوب فى نقل القرآن، وعلى هذا لا تجوز القراءة بهما فى الصلاة، حسبما بيناه فى النوع الثانى.

والمقصود أن ما ذكره المؤلف من الآثار فى هذا الموضع لا يعوول عليه لأنه إما ضعيف أو مرسل، والصحيح فى هذا

الباب مردود لأنه يناهض الإجماع والتواتر، وسورتا الحفد والخلع المدعى فيهما أنهما قرآن ليستا من نمطه ولا تعلوان إلى بلاغة سوره، ولم تعدوا أن تكونا دعاء يتوجه بهما إلى الله فى القنوت مثل القنوت الذى رواه الحسن بن على عليهما السلام.

قال: وعن مالك: أن أولهما ـ يعنى سورة التوبة ـ لما سقط سقط معه البسملة فقد ثبت أنها كانت تعدل البقرة لطولها.

قلت: هذا ليس بصحيح ونسخ تلاوة آية من القرآن محال عقلا وقد بينت ذلك فى كتاب: (ذوق الحلاوة ببيان امتناع نسخ التلاوة) (١).

وذكر حديث عمر مرفوعا: {القرآن ألف ألف حرف وسبعة وعشرون ألف حرف} الحديث، وهو حديث باطل كما قال الذهبى.

وقال: وقد حمل ذلك على ما نسخ رسمه ومن القرآن أيضاً إذ الموجود الآن لا يبلغ هذا العدد.

---

(١) انظره، وهو مطبوع بمكتبة القاهرة بالأزهر وكل كتبنا.

قلت: حمل باطل لما بيناه آنفا.

النوع العشرون
{فى معرفة حفاظه ورواته}

نقل عن الباقلانى أنه قال: الثالث لم يجمع ما نسخ منه بعد تلاوته وما لم ينسخ إلا أولئك الأربعة.

قلت: هذا جواب باطل لما مر آنفاً.

النوع الخامس والثلاثون
{فى آداب تلاوته}

وقال ابن مجاهد: إذا شك القارئ فى حرف هل هو بالتاء أو بالياء فليقرأه بالياء فلإن القرآن مذكراً إلخ.

قلت: هذا غير صحيح بل لابد أن يرجع فيما شك فيه إلى المصحف أو يسأل بعض الحفاظ فإن لم يجد فليترك القراءة حتى يتأكد من صحة الحرف الذى شك فيه.

وحمزة والكسائى لم يقرءا إلا بما روياه وتلقناه من شيوخهما.

النوع التاسع والثلاثون
{فى معرفه الوجوه والنظائر}

قال: وكل سكينه فيه طمأنينه إلا التى فى قصة طالوت فهو شيئ كرأس الهرة له جناحان.

قلت: استند فى ذلك إلى أثر عن على لم يصح عنه بل هى خرافة إسرائيلية.

النوع السابع والأربعون
{فى ناسخه ومنسوخه}

قال: السابعة: النسخ فى القرآن على ثلاثة أضرب أحدها ما نسخ تلاوته وحكمه معا ثم قال: الضرب الثالث ما نسخ تلاوته دون حكمه.

قلت: هذا الضربان غير جائزين بل هما محالان عقلا، كما

بينت ذلك فى رسالة: (ذوق الحلاوة ببيان أمتناع نسخ التلاوة) وثبتت هنا المقصود منها ليستفاد قلت فيها الأسباب التى أقتضت أمتناع نسخ التلاوة هى:

١ ـ أنه يستلزم البداء، وهو ظهور المصلحة فى حذف الآية بعد خفائها، وهو فى حق الله محال.

وما أبدوه من حكمه فى جوازه تمحل وتكلف لا يدفع المحال.

٢ ـ أن تغيير اللفظ بغيره أو حذفه بجملته إنما يناسب البشر لنقصان علمه وعدم إحاطته.

ولا يليق بالله الذى يعلم السر وأخفى، فإنا نرى الكاتب البليغ، والخطيب المفوه ينشئ موضوعاً يتأنق فيه ثم يعيد نظره عليه، فيجد أن بعض كلماته وجمله يجب أن يحذف وأن بعضها يجب أن يغير بما هو أفصح منه أو أوفق أو أليق.

٣ ـ أن ما قيل كان قرآنا ثم نسخ لفظه لا نجد فيه أسلوب القرآن ولا تلاوته ولا جرس لفظه.

٤ ـ أن منه ما يخالف أسلوب القرآن، قال الله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا مِئَةَ جَلْدَةٍ﴾ [النور:٢].

قال العلماء: قدمت الزانية فى الذكر للإشارة إلى أن الزنا منها أشد قبحا ولأن الزنا فى النساء كان فاشيا عند العرب لكن إذا قرأت جملة الشيخ والشيخة إذا زنيا وجدت الزانى مقدما فى الذكر على خلاف الآية وهذا يقتضى أن تقديم أحدهما كان مصادفة لا لحكمة وهو لا يجوز لأن من المقرر المعلوم أن ألفاظ القرآن الكريم موضوعة وضعاً حكيما بحيث لو قدم أحدها عن موضع أو أخر أختل نظام الآية.

٥ ـ أنه ورد فى سبب نسخ هذه الجملة من القرآن، أخبار منكرة نبين ما فيها باختصار.

فى صحيح البخارى فى باب الاعتراف بالزنا: وذكر عن ابن عباس قال: قال عمر: لقد خشيت أن يطول بالناس زمان حتى يقول قائل: لا نجد الرجم فى كتاب الله فيضلوا بترك فريضة أنزلها الله، ألا وإن الرجم حق على من زنى وقد أحصن.

ولم يرو البخارى قول عمر: وقد قرأناها: الشيخ والشيخة إذا زنيا.

قال الحافظ: ولعل البخارى تركها عمداً.

ومن الروايات المنكرة: ما رواه النسائى أن مروان بن الحكم قال لزيد بن ثابت: ألا تكتبها فى المصحف؟ قال: لا ألا ترى الشابين الثيبين يرجمان؟! وهذه نكارة واضحة كيف يترك زيد آية الرجم لأنها تخالف حكم الشابين المحصنين؟.

رواية أخرى منكرة، روى الحاكم عن كثير بن الصلت: قال: كان زيد بن ثابت وسعيد بن العاص يكتبان المصحف فمر على هذه الآية، فقال زيد سمعت رسول الله ﷺ يقول: الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، فقال عمر: لما نزلت أتيت النبى ﷺ فقلت أكتبها فكأنه كره ذلك فقال عمر: ألا نرى أن الشيخ إذا زنى ولم يحصن جلد وأن الشاب إذا زنى وقد أحصن رجم؟! قال الحافظ ابن حجر: فيستفاد من هذا الحديث السبب فى نسخ تلاوتها، لكون العمل على غير الظاهر

من عمومها أهـ.

قلت: فى هذه الرواية نكارتان:

إحداهما: كراهة النبى ﷺ لكتابة آية الرجم، وكيف يكره كتابة آية أنزلت عليه؟

والأخرى: قول عمر: ألا ترى أن الشيخ إذا زنى ...إلخ كيف يعترض عمر على آية يعتقد أن الله أنزلها؟! وقول الحافظ: يستفاد من هذا الحديث السبب فى نسخ تلاوتها لكون العمل على غير الظاهر من عمومها أهـ. سهو منه رحمه الله ففى القرآن عمومات كثيرة، لم ينسخ لفظها مع أن عمومها غير مراد ولكن بين المراد بمخصصات أخرى فى القرآن أو السنة.

ونكارة ثالثة: وهى أن الله تعالى لم يكن ليحذف آية من القرآن لاعتراض بعض المكلفين عليها.

فهذه النكارات تؤيد أن جملة الشيخ والشيخة إذا زنيا لم تكن آية من القرآن قط.

٦ ـ أن تلك الجمل التى قيل إنها كانت من القرآن لا رابط

أصلا بل صح عنه من طرق بلغت حد الاستفاضة والشهرة أنه قال: نضر الله أمرا سمع مقالتى فوعاها فأداها كما سمعها فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه.

وإذا كان الأمر كذلك فى السنة فكيف يجوز أن ينسب إلى الله تعالى رجوعه عن آية، ونسخ تلاوتها؟!

١٠ـ إن معنى نسخ التلاوة عند القائلين به أن الله أسقط الآية المنسوخة من القرآن، وهذا خطير جدا لأن كلام الله قديم. وكيف يعقل أن يغير الله كلامه القديم بحذف آيات منه؟!!

وهل يقال: كانت من كلام الله والآن ليست منه؟ كيف يجوز هذا والله تعالى يقول: ﴿لَا تَبْدِيلَ لِكَلِمَاتِ اللهِ﴾ [يونس:٦٤].

وأنظر بقية البحوث فى الرسالة المذكورة.

النوع الحادى والخمسون

{فى وجوه مخاطباته}

نقل عن ابن القيم قوله: تأمل خطاب القرآن تجد ملكا له الملك كله، وله الحمد كله، أزمة الأمور كلها بيده، ومصدرها منه ومواردها إليه مستويا على عرشه لا تخفى عليه خافية من أقطار مملكته.

قلت: قوله: مستويا على عرشه زلة من ابن القيم تدل على ميلة للتشبيه، سامحه الله.

نعم قال الله تعالى: ﴿الرَّحْمَنُ عَلَى العَرْشِ اسْتَوَى﴾[طه:٥].

لكن لا يجوز أن نأخذ منه اسم فاعل نصفه به كما فعل ابن القيم، كما لا يجوز أن نصف الله بأنه مستهزئ وإن قال: ﴿اللهُ يَسْتَهْزِئُ بِهِمْ﴾ [البقرة:١٥].

لأنه لا يوصف إلا بصفة وردت صريحة فى الكتاب أو السنة كما تقرر فى علم الكلام.

وغفل المؤلف أن ينبه على هذه الزلة القبيحة لأن شغفه بالجمع يشغله عن تأمل ما ينقله وعن تحرير ما يقوله ويكتبه.

النوع الرابع والخمسون

{فى كناياته}

قال: ثانيها ترك اللفظ إلى ما هو أجمل منه نحو: ﴿إِنَّ هَـٰذَا أَخِي لَهُ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً وَلِيَ نَعْجَةٌ وَاحِدَةٌ فَقَالَ أَكْفِلْنِيهَا وَعَزَّنِي فِي الْخِطَابِ﴾ [ص:٢٣].

فكنى بالنعجة عن المرأة كعادة العرب فى ذلك لأن ترك التصريح بذكر النساء أجمل منه.

قلت: ما ذكره غير صحيح لوجهين.

الأول: أن العرب لا يتنزهون عن ذكر اسم المرأة ولا عن لفظها وفى القرآن الكريم: ﴿فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ﴾ [البقرة:٢٨٢].

ووجد من دونهم امرأتين تزودان. ﴿ضَرَبَ اللَّهُ مَثَلًا لِّلَّذِينَ

كَفَرُوا اِمْرَأَةَ نُوحٍ وَامْرَأَةَ لُوطٍ﴾ [التَّحريم:١٠] ﴿وَضَرَبَ اللهُ مَثَلًا لِلَّذِينَ آمَنُوا امْرَأَةَ فِرْعَوْنَ﴾ [التَّحريم:١١] . ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾ [المسد:٤] .

بل ثبت التصريح بأسماء كثير من النساء على لسان النبى ﷺ وكثير من الصحابة فهذه النكتة باطلة أو غير مطردة.

والآخر: دعوى أن لفظ النعجة فى الآية كناية عن المرأة، مبينة على خرافة إسرائيلية، ألصقت بداود عليه السلام كذباً وبهتاناً، وتمالأ على ذكرها معظم المفسرين بل جميعهم فيما أعلم، والصحيح فى تفسير الآية: أن الخصم الذين دخلوا على داود كانوا إسرائيلين، بينهم خصومة فى نعاج حقيقية واستغفار داود بعد ذلك لأنه فزع منهم حين تسوروا عليه المحراب وتذكر أنه ما كان ينبغى له أن يفزع من مخلوق وهو فى حضرة الخالق يعبده ويثنى عليه، فاعتبر هذا الفزع امتحان من الله وفتنة فخر راكعا وأناب.

النوع الخامس والستون

{فى العلوم المستنبطة من القرآن الكريم}

قال: قال الله تعالى: ﴿ مَا فَرَّطْنَا فِي الكِتَابِ مِنْ شَيْءٍ ﴾ [الأنعام:٣٨].

قلت: حمل الكتاب فى هذه الآية على القرآن ضعيف مخالف للسياق والصحيح أن الكتاب هنا هو اللوح المحفوظ وهذا مثل قوله تعالى: ﴿ وَمَا مِنْ دَابَّةٍ فِي الأَرْضِ إِلَّا عَلَى اللهِ رِزْقُهَا وَيَعْلَمُ مُسْتَقَرَّهَا وَمُسْتَوْدَعَهَا كُلٌّ فِي كِتَابٍ مُبِينٍ ﴾ [هود:٦].

هو اللوح المحفوظ والقرآن نفسه مكتوب فى اللوح المحفوظ.

قال: وفى الولد الذى سماه عبد الحارث.

قلت: يريد بهذه الجملة ما رواه ابن جرير عن سمرة قال: سمى آدم ابنه عبد الحارث، وروى الترمذى وغيره عن سمرة

مرفوعاً: لما ولدت حواء طاف بها إبليس وكان لا يعيش لها ولد فقال: سميه عبد الحارث فسمته فعاش وكان ذلك من وحى الشيطان وأمره.

وهذا الحديث حسنه الترمذى، وهو ضعف منكر بل هو خرافة إسرائيلية كما بينه ابن كثير فى تفسيره.

قال: وتزوجه بنت شعيب.

قلت: يريد أن موسى تزوج بنت شعيب والظاهر أنه أراد شعيبا الرسول كما قال ذلك مالك، وغيره، وليس بصحيح لأن شعيبا كان قبل موسى بدلالة القرآن.

ففى سورة الأعراف ذكر قصة نوح ثم هود ثم صالح ثم لوط ثم شعيب على هذا الترتيب وبعد ذلك قال الله تعالى: ﴿ثُمَّ بَعَثْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ مُوسَى﴾ [الأعراف:١٠٣] .

قال ابن كثير: أى الرسل المتقدم ذكرهم كنوح وهود وصالح ولوط وشعيب أهـ.

فكيف يتزوج بنت رسول كان قبله؟ ولعل الذى تزوج

موسى بنته كان اسمه على اسم شعيب الرسول، إن صح أن ذلك أسمه.

قال: وقصة القوم الذين ساروا فى سرب من الأرض إلى الصين. قلت: هذه القصة وإن رواها ابن جرير عن ابن عباس، خرافة إسرائيلية.

النوع التاسع والستون
{فيما وقع فى القرآن}

نقل عن سمرة أن إدريس رفع إلى السماء السادسة ونص على أن إسناده واه.

وفى حديث المعراج الصحيح أن النبى ﷺ وجد إدريس فى السماء الرابعة.

قال: والرعد ففى الترمذى من حديث ابن عباس أن اليهود سألوا النبى ﷺ فقالوا: أخبرنا عن الرعد فقال: ملك من الملائكة موكل بالسحاب.

قلت: قال الترمذى: هذا حديث حسن صحيح غريب، وليس كذلك، فى سنده بكير بن شهاب، ليس من شرط للصحيح ولا الحسن، والحديث ضعيف منكر.

وكذلك ما ذكره من أن البراق ملك له أربعة أوجه ...ألخ.

ليس بصحيح بل هو خرافة إسرائيلية.

وكذلك السجل وقعيد ليسا بملكين وإنما قيل ذلك، وليس بصحيح.

قال: وقاف، وهو جبل محيط بالأرض.

قلت: لا دليل على هذا ولا أصل له وإن شاع على ألسنة كثير من الناس، فيهم علماء مثل المؤلف.

قال: ومنها ذو القرنين واسمه إسكندر.

قلت: بل هو غيره، لأن اسكندر كان كافراً، وذو القرنين مسلم، بل قيل بنبوته.

قال: ولقب ذا القرنين لأنه بلغ قرنى الأرض المشرق

والمغرب، وقيل لأنه ملك فارس والروم. وقيل كانت صفحة رأسه من نحاس، وقيل كان على رأسه قرنان صغيران تواريها العمامة، وقيل إنه ضرب على قرنه فمات ثم بعثه الله فضربوه على قرنه الآخر، وقيل كان كريم الطرفين، وقيل لأنه انقرض فى وقته قرنان من الناس وهو حى، وقيل لأنه أعطى علم الظاهر وعلم الباطن وقيل لأنه دخل النور والظلمة أهـ.

قلت: جميع ما ذكره المؤلف غير صحيح بل فيه ما هو من قبيل الخرافة، وهذه الأقوال قيلت عن ظن وتخمين لا عن دليل، وأطرف ما فيها أن المراد بالقرنين علم الظاهر وعلم الباطن، وهذا إصطلاح صوفى، فهل كان ذو القرنين صوفيا؟! والأقرب إلى الصواب أنه كان لذى القرنين، فى التاج الذى يضعه على رأسه قرنان يرمز بهما إلى القوة على المعتاد عندهم فى ذلك الزمان.

قال: ومنها فرعون واسمه الوليد بن مصعب، وكنيته أبو العباس، وقيل أبو الوليد وقيل أبو مرة.

قلت: هذا غير صحيح فإن فرعون قبطى واسم الوليد عربى الكنية من خصائص العرب.

والصواب أن اسمه منفتاح، وجثته موجودة بدار الأثار المصرية مع بيان اسمه وتاريخه وأنه رعمسيس ولم تذكر له كنية.

النوع الثمانون

{فى طبقات المفسرين}

قال: وقد ورد عن ابن عباس فى التفسير مالا يحصى كثرة وفيه روايات وطرق مختلفة، فمن جيدها على بن أبى طلحة الهاشمى عنه.

قلت: لكن قال الميمونى عن أحمد: له أشياء منكرات، وقال ابن حبان فى الثقات: روى عن ابن عباس ولم يره، وفى تهذيب التهذيب: روى عن ابن عباس ولم يره، بينهما مجاهد فروايته عن ابن عباس منقطعة، ولا يكفى أن يكون الواسطة بينهما مجاهداً أو سعيد بن جبير، فقد يكون الواسطة غيرهما من الضعفاء.

قال: ولم يورد عنه ابن أبى حاتم شيئا لأنه التزم أن يخرج اصح ما ورد.

قلت: لم يف بما التزمه كما يظهر لمن قرأه وتتبعه.

قال: وأما ابى بن كعب فعنه نسخه كبيره يرويها أبو جعفر الرازى عن الربيع عن أنس عن أبى العالية عنه، وهذا إسناد صحيح.

قلت: أبو جعفر الرازى ليس من شرط الصحيح، فقد ضعفه أحمد وقال ابن المدينى: كان يخلط، وقال أبو زرعة: كان يهم كثيراً، وقال ابن حبان: كان ينفرد بالمناكير عن المشاهير {ووثقه ابن معين ونميرة}، لكن قال ابن معين: ليس بمتقن، قلت: ومما يدل على عدم إتقانه وانفراده بالمناكير ما رواه عن الربيع بن أنس عن أبى العالية عن أبى بن كعب قال: إن روح عيسى عليه السلام من جملة الأرواح التى أخذ عليها العهد فى زمان آدم عليه السلام، وهو الذى تمثل لها بشراً سويا أى روح عيسى، فحملت الذى خاطبها وحل فى فيها.

قال ابن كثير: وهذا فى غاية الغرابة والنكارة وقال ابن تيمية: هذا محال.

ما ورد فى التفاسير المرفوعة

قال: وأخرج الطبرانى عن على عن رسول الله ﷺ قال: (السكينة ريح خجوج).

قلت: فى إسناده مجهولان، ورواه ابن جرير موقوفاً على علىٍّ وتقدم كذلك، والحديث منكر، لا يبعد أن يكون موضوعا، والسكينة هى طمأنينة القلب وسكونه.

سورة الأعراف

قال وأخرج أحمد والترمذى وحسنه والحاكم وصححه عن سمرة عن النبى ﷺ قال: لما ولدت حواء طاف بها إبليس، الحديث.

قلت: تقدم فى النوع الخامس والستين، ونبهنا على أنه ضعيف منكر.

سورة التوبة

قال: وأخرج ابن المبارك فى الزهد والطبرانى والبيهقى فى البعث عن عمران ابن حصين وأبى هريرة قالا: سئل رسول الله ﷺ عن هذه الآية: [وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ] [التوبة:٧٢] . الحديث.

قلت: هو حديث ضعيف، لم ينبه عليه المؤلف.

سورة يوسف

قال: أخرج أبو يعلى وسعيد بن منصور والحاكم وصححه البيهقى فى الدلائل البيهقى فى الدلائل عن جابر بن عبد الله قال: جاء يهودى إلى النبى ﷺ فقال: يا محمد أخبرنى عن النجوم التى رآها يوسف ساجدة له. الحديث.

قلت: تفرد به الحكم بن ظهير، متروك والعجب من المؤلف كيف سكت عن التنبيه عليه مع علمه بحال الحكم بن ظهير؟!

قال: وأخرج ابن مردويه عن أنس عن النبى ﷺ قال: لما قال يوسف ذلك: ﴿لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾(يوسف:٥٢) قال له جبريل: يا يوسف اذكر همك فقال: ﴿ وَمَا أُبَرِّئُ نَفْسِي﴾(يوسف:٥٣).

قلت: هذا الحديث غير صحيح بل هو منكر ويشبه أن يكون موضوعاً والراجح عند المحققين وهو مقتضى السياق أن جملة: ﴿ ذَلِكَ لِيَعْلَمَ أَنِّي لَمْ أَخُنْهُ بِالْغَيْبِ﴾ كلام امرأة العزيز، ولابن تيمية فى ترجيحه تأليف خاص.

سورة الرعد

ذكر أحاديث ضعيفة منكرة فى أن الرعد ملك والبرق طرف ملك يقال له روقيل، وحديث أن ملكا موكل بالسحاب إلخ، وقد سبق الحديث الأول منها فى النوع التاسع والستين ونبهنا على أنه من الإسرائليات.

وذكر فى تفسير آية: ﴿يَمْحُوا اللهُ مَا يَشَاءُ وَيُثْبِتُ وَعِنْدَهُ أُمُّ الكِتَابِ﴾ [الرعد:٣٩] .

أحاديث ضعيفة المراد بها محو الرزق والأجل إلخ، وتلك

الأحاديث لا يعتمد عليها، والصحيح الموافق لسياق الآية أن المراد بها محو الشرائع وإثبات ما شاء منها.

سورة الإسراء

قال: اخرج البيهقى فى الدلائل عن سعيد المقبورى أن عبد الله بن سلام سأل النبى ﷺ عن السواد الذى فى القمر، الحديث.

قلت: هو مرسل ضعيف لا يعتمد عليه.

إلى هنا انتهى ما أردت التنبيه عليه من أقوال ساقطة وروايات واهية وأخبار إسرائيلية وتركت التنبيه على بعض الأحاديث الضعيفة لأن الأمر فيها قريب.

والله الموفق والهادى.

إشراف

محمد بن على بن يوسف

تمت بحمد الله رسالة

الإحسان فى تعقيب الإتقان للسيوطى

الفهرس

مقدمة ٣

النوع الأول {معرفة المكى والمدنى} ١٣

النوع الثانى {معرفة الحضرى والسفرى} ١٥

تنبيهان {الأول} ١٨

{الثانى} ١٩

النوع التاسع {معرفة سبب النزول} ٢٣

النوع الثالث عشر {ما نزل مفرقا وما نزل جمعا} ٢٨

النوع الخامس عشر {ما أنزل منه على بعض الأنبياء} ٢٩

النوع السادس عشر {فى كيفية إنزاله} ٣٢

النوع السابع عشر {فى معرفة أسمائه وأسماء سوره} ٣٤

النوع الثامن عشر {فى جمعه وترتيبه} ٣٥

النوع التاسع عشر {فى عدد سوره وآياته} ٣٩

النوع العشرون {فى معرفة حفاظه ورواته} ٤١

النوع الخامس والثلاثون {فى آداب تلاوته} ٤١
النوع التاسع والثلاثون {فى معرفه الوجوه والنظائر} ٤٢
النوع السابع والأربعون {فى ناسخه ومنسوخه} ٤٢
النوع الحادى والخمسون {فى وجوه مخاطباته} ٤٩
النوع الرابع والخمسون {فى كناياته} ٥٠
النوع الخامس والستون {فى العلوم المستنبطة من القرآن الكريم} ... ٥٢
النوع التاسع والستون {فيما وقع فى القرآن} ٥٤
النوع الثمانون {فى طبقات المفسرين} ٥٧
ما ورد فى التفاسير المرفوعة ٥٩
سورة الأعراف ٥٩
سورة التوبة ٦٠
سورة يوسف ٦٠
سورة الرعد ٦١
سورة الإسراء ٦٢
الفهرس ٦٣